

دور إستراتيجية تمكين الموارد البشرية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

- دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية -

The role of empowerment human resources strategy in achieving corporate social responsibility

- Field study of some economic institutions -

أ. د بورغدة عواد

- جامعة سطيف 01

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور إستراتيجية تمكين الموارد البشرية في تفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال دراسة ميدانية قمنا بها على بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. باستعمال مجموعة من أدوات جمع البيانات ، حيث تم اعتماد الاستماراة كأداة رئيسية في البحث والتي تم توزيعها على 54 عاملًا من مختلف المستويات التنظيمية في المؤسسات محل الدراسة، وتم الاعتماد على معامل الارتباط برسن لاختبار فرضيات البحث. حيث تم التوصل إلى وجود دور لإستراتيجية تمكين الموارد البشرية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في المؤسسات محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: إستراتيجية التمكين؛ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؛ أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

Abstract :

The study aimed to identify the role of the strategy of empowering human resources in achieving corporate social responsibility through a field study that we conducted on some Algerian economic institutions. Using a set of data collection tools. The questionnaire was adopted as a main tool in the research, which was distributed to 54 workers from different organizational levels in the institutions under study. Where a role has been reached for the strategy of enabling human resources to achieve corporate social responsibility in the institutions in question.

keywords: Empowerment strategy, corporate social responsibility, the dimensions of corporate social responsibility

في ظل ما تشهده بيئه الأعمال في وقتنا الحاضر من تحولات وتطورات سريعة ومتلاحقة، وجدت المنظمات المعاصرة نفسها أمام تحديات عديدة تفرض عليها تبني ممارسات وأساليب إدارية حديثة تمكّنها من مواكبة هذه التغيرات الحاصلة، ويعتبر العنصر البشري أهم مدخل للتغيير في هذه المنظمات وأهم موارد منظمات الأعمال على الإطلاق، فهو يمثل ركيزة أساسية للمنظمات لذا وجب على هذه الأخيرة تبني إستراتيجيات عديدة تجاه مواردها البشرية لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهذا ما يُعرف بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وتعتبر إستراتيجية تمكين الموارد البشرية من أهم الإستراتيجيات التي تتبعها المنظمات لتحقيق هذه الأهداف، فمشاركة العاملين في المعلومات ومنهم الحرية والاستقلالية وتشجيع العمل الجماعي يعد حافزاً مهماً للعاملين لتحمل مسؤوليات أكبر في سبيل تحقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

ويكتسي الدور الاجتماعي للمؤسسات أهمية متزايدة لأن فلسفة هذه المسؤولية مستمدّة من طابعها الاختياري المرن الشامل، إلا أن نجاح قيام هذه المؤسسات بمسؤوليتها الاجتماعية يعتمد بشكل كبير على مواردها البشرية، لأن الاهتمام بالأفراد العاملين من ناحية إثارة قدراتهم وزيادة مشاركتهم في اتخاذ القرارات وتنمية مهارتهم، وكذا الاهتمام بالجوانب الاجتماعية في مجال العمل يعد ركيزة أساسية لزيادة قدراتها التنافسية وتعظيم أرباحها من خلال ما تساهم به هذه الأساليب في تطوير أداء العاملين وتنمية كفاءاتهم وإكسابهم مهارات جديدة في العمل، لذا فإن العنصر البشري يعتبر الطرف الذي تبني عليه رهانات النجاح في أي مؤسسة، مما استوجب تسييره وتنميته وفق منظور استراتيجي لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسات.

مما سبق، ورغبةً منا في التعرف على دور إستراتيجية تمكين الموارد البشرية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما دور إستراتيجية تمكين الموارد البشرية في تفعيل المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية
الجزائرية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية كما يلي:

- ما مستوى إستراتيجية تمكين الموارد البشرية في المؤسسات محل الدراسة؟
- ما مستوى المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة؟

ما هو دور إستراتيجية تمكين الموارد البشرية في تحقيق البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية
في المؤسسات محل الدراسة؟

ما هو دور إستراتيجية تمكين الموارد البشرية في تحقيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في
المؤسسات محل الدراسة؟

- ما هو دور إستراتيجية تمكين الموارد البشرية في تحقيق البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة؟

لقد تم تصور فرضية رئيسية للبحث و تم اشتقاق فرضيات فرعية منها كالتالي:
لإستراتيجية تمكين الموارد البشرية دور في تفعيل المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

- وندرج تحت هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:
 - مستوى إستراتيجية تمكين الموارد البشرية في المؤسسات محل الدراسة متوسط.
 - مستوى المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة ضعيف.
 - لإستراتيجية تمكين الموارد البشرية دور في تحقيق البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة.
 - لإستراتيجية تمكين الموارد البشرية دور في تحقيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة.
 - لإستراتيجية تمكين الموارد البشرية دور في تحقيق البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة.

تهدف الدراسة إلى التعرف على إستراتيجية تمكين الموارد البشرية ضمن سياق جديد مرتبط بإدماج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وإبراز دورها في المؤسسة من خلال ما تحققه من مزايا لكونها أحد المداخل التي تتبعها المؤسسات للتكيف مع المتغيرات البيئية المتتسارعة ومواجهة التحديات التي تفرضها هذه المتغيرات، كذلك تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وعليه يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف متمثلة في:

- تقديم إطار مفاهيمي حول إستراتيجية تمكين الموارد البشرية والتأكيد على أهمية التعامل مع المورد البشري في المؤسسة وفق منظور إستراتيجي باعتباره أهم مورد في المؤسسة؛
- إبراز بعض إستراتيجيات تمكين الموارد البشرية؛
- إبراز أهمية تبني المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية، خاصة تجاه الموارد البشري في المؤسسة الاقتصادية؛
- تقديم توصيات واقتراحات لإدارة المؤسسات والتي تسهم في تحقيق المسؤولية الاجتماعية وإدماج أبعادها في المؤسسة من خلال تمية الموارد البشرية وفق منظور إستراتيجي؛

لقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بغرض الإلمام بجوانب البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة أو خطأ الفرضيات التي تم وضعها من خلال الاعتماد على مختلف المراجع والكتب في تكوين الإطار النظري للموضوع، وكذا المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال

الاعتماد على البيانات المتحصل عليها من إجابات المستجوبين حول بنود ومحاور الاستمارة، وذلك بالاعتماد على برنامج SPSS.

أولاً: الإطار العام لاستراتيجية تمكين الموارد البشرية

سناحول من خلال هذا الإطار التطرق لمفهوم إستراتيجية تمكين الموارد البشرية، وكذا التعرف على أهميتها، أهدافها، أبعادها وأساليبها كما يلي:

1. التمكين اصطلاحاً.

يعرف التمكين في اللغة العربية من خلال المصدر "تمكن"، وهو من الفعل "مَكَنَّ" أي أصبح ذا مكانة وسلطة، ويقال: فلان تمكن عند الناس أي علا شأنه. وأمكنه من الشيء أي جعل له سلطانا وقدرة، وتمكن من الشيء أي قدر عليه أو ظفر به¹ (المعجم الوسيط، 1998)، ويرى (التوحيدى) أن التمكين هو السلطنة ونفاذ الأمر على الآخرين² (أبو بكر بوسالم، 2015).

ولقد ورد مصطلح التمكين في القرآن الكريم وذلك في 12 سورة قرآنية من خلال 16 موضعًا من الآيات المباركات ضمن 17 كلمة تشير إلى التمكين وهي (مَكَّنَاهُمْ؛ مَكَّنَاكُمْ؛ مَكَّنَا؛ أَمْكَنَ مِنْهُمْ؛ مَكِّنْ؛ مَكَّنَيْ؛ يُمْكِنْ؛ تُمْكِنْ)، حيث غالب عليها الصيغة الفعلية لهذا المصطلح (مَكَّنَ).

كما يعرف التمكين في اللغة الانجليزية بمصطلح "Empowerment" والذي يقصد به كسب السلطة وقد قسم إلى ثلاثة عناصر³:

- الجذر power والذى يعني السلطة أو القوة والتأثير
 - Em (préfix) والتي تتضمن حركة الانضمام للسلطة
 - Ment (suffixe) والذي يشير إلى وجود نتيجة ملموسة

وبالتالى اشتقت كلمة التمكين "Empowerment" من كلمة "ver" مصطلح التمكين.

2. التمكين كاستراتيجية إدارية في المنظمة

تعددت تعاريف إستراتيجية التمكين، فمنهم من يرى بأن التمكين عملية إدارية ويفصفه البعض بأنه حالة نفسية وآخرون على أنه حالة تنظيمية، وفيما يلي نستعرض بعض تعاريف إستراتيجية التمكين كما يلي:
 يرى (Sohoo) أن التمكين هو أحد الإستراتيجيات التي تتفذها المنظمات من أجل تطوير التزام العاملين في مكان العمل، من خلال برامج المشاركة مثل التأكيد على التفاوض الجماعي وتشجيع اقتراحات العاملين ومحاولة التقدم نحو تصميم العمل والتدريب على أساس احتياجات الفرق المستقلة.⁴

أما (Nixon) فيرى أن التمكين إستراتيجية تستخدم لحث العاملين والمشرفين والمدراء وتشجيعهم على استخدام مهاراتهم وخبراتهم في العمل على أحسن ما يرام عن طريق إعطائهم القوة ومنحهم الحرية في التصرف وتزويدهم بالموارد الممكنة لتحقيق أهداف المنظمة وغياباتها.⁵

يعرف التمكين بأنه إستراتيجية تنظيمية تهدف إلى إعطاء العاملين الصلاحيات والمسؤوليات والقوة ومنحهم الحرية في أداء عملهم بطريقتهم الخاصة من غير تدخل مباشر من الإدارة، مع توفير الموارد التي يحتاجونها في بيئة العمل المناسبة لتأهيلهم مهنياً وسلوكياً لأداء العمل مع الثقة بهم⁶.

كما يعرف على أنه إعطاء الأفراد أكثر مسؤولية عن كيفية أدائهم لوظائفهم وهو ما يشكل أكبر حرية في اتخاذ القرارات وتشجيع آرائهم ومساهماتهم، ويمكن تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء الملكية والمقصود هنا هو تكليف الفرد بمهام المنظمة بالشكل الذي يجعله يحس أنه يملك صنع القرار ويتحمل المسؤلية في نفس الوقت، الثاني هو فريق العمل والقائد والثالث هو الهيكل والثقافة التنظيمية⁷.

وعلى أساس هذا الطرح أشار (Nixon, 1994) إلى أن وصف إستراتيجية التمكين يمكن في مجموعة من الخطوات يتحقق عن طريقها تطوير المنظمة التي يتمكن الأفراد فيها من التصرف بوصفهم فريق عمل واحد يعمل باتجاه وغايات وأهداف مشتركة للمنظمة، وتكون هذه الخطوات فيما يلي⁸:

- تحديد رؤية المنظمة ونقلها للواقع
- وضع الأسبقيات وتحديد ما يجب الاهتمام به أولاً
- تطوير علاقات قوية بين الزملاء عبر تحديد إستراتيجيات المزاملة وبناء العلاقات بين العاملين أنفسهم وبين الإدارة
- توسيع شبكة مشاركة العاملين جميعهم في نشاطات المنظمة وفعالياتها
- الاستعانة بمجاميع الدعم الخارجية والداخلية بوصفها أداة لإقامة التحالفات المشتركة والتكمالات بالاتجاهات المتعددة

أما (العتبي، 2005) فيؤكد على المنظمات التي تسعى إلى إدخال إستراتيجية التمكين وجوب تبني أسلوب لبناء أنظمة عمليات تعمل على إطلاق قدرات العاملين وإمكاناتهم، ويمكن أن تتحقق المنظمات ذلك عن طريق⁹:

- التركيز على السلوك المرغوب من قبلها
- تغيير البناء التنظيمي التقليدي للحصول على السلوك المرغوب فيه
- بناء مناخ الثقة بين الإدارة والعاملين
- تشجيع العاملين على التعلم والتطوير التنظيمي
- فتح قنوات الاتصال في جميع الاتجاهات
- إيجاد فرق الإدارة الذاتية وبنائه
- التعامل مع الصراع التنظيمي بكفاءة وفعالية

ومن هنا يلاحظ أن إتباع الخطوات أعلاه يسهل ويعزز من عمليات خلق المعرفة التي يسهم بها الأفراد، كونهم يعلمون رؤية منظمتهم وأولويات أهدافها، كما تسود بينهم علاقات متينة تسهم في فعالية فرق العمل المكونة وتعزز الثقة بينهم وبين الإدارة مما يقلل من الصراع التنظيمي داخل المنظمة.

3. أهمية وأهداف إستراتيجية التمكين: تهدف إستراتيجية تمكين الموارد البشرية إلى تحقيق فوائد وأهداف عديدة على كافة مستويات المنظمة، نوضحها كما يلي:

1.3. أهمية التمكين

لإستراتيجية التمكين فوائد كثيرة على كافة المستويات في التنظيم (المنظمة، المجموعة، الفرد) حيث تساعده على توفير النمو التنظيمي، وتطوير فرص التطوير التنظيمي والتعزيز على القدرة في اتخاذ القرارات، وعليه يمكن تصنيف هذه الأهمية حسب المستويات التنظيمية إلى ثلاثة وهي¹⁰:

أ- على مستوى المنظمة حيث تتمثل أهمية إستراتيجية التمكين في:

- تعزيز قدرة المنظمة على اتخاذ القرار؛

- زيادة التنافس في المستويات التنظيمية المختلفة؛

- تؤدي إلى زيادة الإنتاجية من خلال التحكم في إدارة الوقت والاستجابة السريعة للتغيرات البيئية؛

- تعمل إستراتيجية التمكين على توفير فرص أكثر لنمو المنظمة؛

ب- على مستوى المجموعة حيث تتمثل أهميتها في¹¹:

- تطوير فرق العمل من خلال

- بناء فريق قوامه الثقة

- زيادة قدرة الأفراد على الإبداع والمخاطر؛

- زيادة قدرة الفريق على التحليل.

ج- على مستوى الفرد حيث تتمثل أهميتها في:

- زيادة مسؤوليات الأفراد مما يعزز انتفاءهم لعملهم ويقلل معدلات الدوران الوظيفي؛

- زيادة الرضا الوظيفي للأفراد؛

- تنمية مهارات وقدرات المسؤولين؛

- التقليل من مقاومة التغيير.

2.3. أهداف التمكين

إن الهدف الرئيسي لإستراتيجية التمكين يكمن في تحرير الأفراد وتحفيزهم على المشاركة في تطوير المنظمة، وذلك عن طريق تهيئة بيئة عمل محفزة داخلياً ونابعة من ذات الأفراد، وبناء على الدراسات الواردة في هذا المجال نشير إلى مجموعة من الأهداف كما يلي¹²:

- السماح للأفراد بحرية التصرف واستقلالية التفكير، مما يتربّط عليه بذل جهود مضاعفة في العمل وبكفاءة وأداء أفضل؛

- تشجيع العاملين على الإبداع والمبادرة والالتزام بروح الفريق وحب المغامرة؛

- جعل الأداء المراد إنجازه من قبل الأفراد أكثر معنى وحرية كما يسهم في تقليل التكاليف نتيجة تعزيز الثقة بالقدرات الذاتية للعاملين؛

ترويج المؤسسات الإعلامية للسياحة الداخلية في الجزائر

- تعزيز المواقف السلوكية الإيجابية تجاه العاملين كالرضا والولاء والالتزام والدافعة للإنجاز،
- إزالة الآثار المتعلقة بالإحباط والضغوط المرتبطة بالعمل؛
- تحسين نوعية الخدمات المراد تقديمها للزبائن من خلال تصميم المنتجات والعمليات وفق حاجاتهم ومتطلباتهم وتعزيز مرونة وسرعة الاستجابة والتأثير عليهم، وفي هذا الصدد يرى (المدهون) أن تمكين العاملين يسمح بالاستجابة السريعة لمطالب العملاء مباشرة وخدمتهم والإبداع بطرق تقديمها من خلال اتخاذ القرارات المناسبة ويوفر: جودة القرار وفق مطالب العميل، قبول العميل لقراره، سرعة اتخاذ القرار دون استشارة الإدارة وهذا ما يطمح له العميل ويتحقق له الرضا¹³.

4. أبعاد إستراتيجية التمكين.

لدراسة التمكين يتطلب معرفة أبعاده من أجل الوصول إلى محتواه، وفي هذا الصدد نلاحظ تعدد وكثرة الدراسات التي تناولت أبعاد إستراتيجية التمكين، كما نلاحظ اختلاف الباحثين حول تحديد أبعاد التمكين وذلك لاختلاف توجهاتهم وتباعين الرؤى الفلسفية حول الموضوع، وعليه يمكن ذكر هذه الأبعاد كما يلي:

جدول رقم (01): أبعاد التمكين الإداري حسب بعض الباحثين

1. الرقم	2. الباحث	3. أبعاد التمكين
01 .4	Dowen, 1992 .5	6. المشاركة بالمعلومات، المعرفة، القوة
02 .7	Eccles, 1993 .8	9. القوة، الموارد، الحرية
03 .10	Horine, 1995 .11	12. الحرية، المسؤولية عن النتائج
04 .13	Simons, 1995 .14	15. الرقابة
05 .16	Gregorey, 1996 .17	18. فريق العمل، التقويض
06 .19	Ivancevich, 1997 .20	21. فريق العمل، المشاركة بالمعلومات، الهيكل التنظيمي
07 .22	Ersted, 1997 .23	24. امتلاك المعرفة، المشاركة في صنع القرار
08 .25	Rabbins, 1998 .26	27. الرقابة، الهيكل التنظيمي.
09 .28	Daft, 2001 .29	30. المعرفة، القوة، المشاركة بالمعلومات، المكافآت
10 .31	Blanchard & al, .32 2001	33. المشاركة بالمعلومات، الحرية والاستقلالية، فريق العمل
11 .34	Light, 2004 .35	36. القوة، توافر المعلومات، امتلاك المعرفة، المكافآت.
12 .37	Greasly & al, 2005 .38	39. المشاركة في المعلومات، حل المشكلات من الأسفل إلى الأعلى، استقلالية المهام، تشكيل الاتجاهات، الإدارة الذاتية، التدريب والتطوير.

المصدر: من إعداد الباحثين.

نلاحظ أن هذه الأبعاد التي تناولها الكتاب والباحثين تتشابه أحياناً وتتقاطع أحياناً أخرى لتشكل المفهوم الكلي والشامل لإستراتيجية التمكين، ومهما اختلف الباحثون في وصف هذه الأبعاد إلا أنهم متفقون بأن هذه الأبعاد ستؤدي إلى تحقيق التمكين باعتبار أن التمكين الإداري يشمل جميع الأفراد العاملين في

المنظمة، وسنعتمد على دراستنا هذه على الأبعاد التي أشار إليها Blanchard & al, 2001 المنظمة، و الممثلة في المشاركة بالعلومات، الحرية والاستقلالية، فريق العمل كما يلي¹⁴:

1- المشاركة في المعلومات: حيث أن المعلومات تلعب دوراً مركزاً في تمكين الأفراد، وهذا لجعل الأفراد العاملين أكثر فهماً للقرارات المتخذة ليكونوا أكثر التزاماً بإجراءات المنظمة، كما أن توفير إمكانية الوصول إلى المعلومات عن غايات وأهداف المنظمة واستراتيجياتها عامل مهم مرتبط بالتمكين، لأن امتلاك المعلومات والمعرفة عن المنظمة وكيفية علاقاتها مع البيئة الخارجية سيمكن العاملين الإحساس بملكية المنظمة، ويفهمون بذلك أدوارهم وسلوكياتهم في تحقيق نجاحات المنظمة، كما أن توفير المعلومات يساعد في خفض حالات عدم التأكد عن طريق تزويد العاملين بهم عميقاً لبيئة عملهم، وبين (Wilkinson, 1998) إلى أن توفر المعلومات يعزز من الالتزام الذاتي للأفراد العاملين عن طريق منهم الثقة، كما أشار (Griseri, 1998) إلى أنه لا يوجد شيء يجعل الأفراد فرحين بالإدارة مثل مشاركتهم المعلومات الخاصة بمنظمتهم مما لا يعرفها الآخرون خارجها.

2- الحرية والاستقلالية: تعد حرية التصرف عالماً مهماً في تمكين العاملين إن لم تكن العامل الأكثر أهمية، وذلك لأنها تمنح الأفراد سعة التصرف في النشاطات الخاصة بالمهام التي يمارسونها، وتسمح لهم بطرح البديل والحلول المتنوعة للمشاكل التي تواجههم أثناء تأديتهم لمهامهم، أما الاستقلالية فهي تشير إلى تقليص دور المسيرين في خطوط الإنتاج، أي منح العاملين صلاحيات واسعة باتخاذ إجراءات ذات مساحات أوسع، كإعادة هيكلة العمل وتحديد مسار تدفق المنتج وإعادة توزيع الأعمال فيما بينهم واستحداث مجتمع عمل شبه مستقلة تعرف بفرق العمل.

3- فريق العمل: يختلف دور الفريق في المنظمات الممكنة عنه في المنظمات الهرمية التقليدية، ففي المنظمات الهرمية يتشكل الفريق من الإدارات الوظيفية المختلفة، أما في المنظمات الممكنة فإن الفريق يصبح ركيزة الهيكل التنظيمي للمنظمة، بحيث لا ينتهي عمله بانتهاء المهمة أو المشروع لتميزه بخاصية الاستمرار، كما أنه يشمل أنظمة المنظمة كافة ويدبر نفسه بنفسه، فأعضاء الفريق يشتراكون جميعاً في رسم الخطط وتنفيذها وفي إدارة العمل منذ البداية حتى النهاية، والغاية من التمكين في هذا الإطار هو إرشاد الفريق بالكيفية التي تجعلهم أقل اعتماداً على الإدارة العليا في إدارة نشاطهم.

5. أساليب إستراتيجية التمكين.

تعدد أساليب التمكين في المنظمات المعاصرة وذلك لاختلاف توجهات المديرين و درجة تبنيهم لثقافة التمكين في منظماتهم، وفي هذا الصدد تشير Lashley إلى العديد من المبادرات التي تعكس بعض المعاني التي يعطيها المسيرون لأهداف التمكين والتي تتمثل في:

التمكين من خلال المشاركة Empowerment through participation: حيث تمنح المنظمات العاملين سلطة اتخاذ القرار في بعض الأمور والمهام المتعلقة بالعمل والتي كانت بالأساس من اختصاص المسيرين،

ويتضمن التمكين من خلال المشاركة تمكين الموظفين لاتخاذ القرارات استجابة لطلبات الزبائن الفورية وتولى خدمة العملاء، ويتم تشجيع هذا الاتجاه والسلوك في العمل بالتدريب على الاهتمام بالعملاء والتدريب الوظيفي¹⁵.

وفي هذا الصدد أشار Bowen and Lawler إلى أن التمكين عن طريق المشاركة في الصنوف الأمامية لا يمكن أن يكون إلا من خلال توفر أربعة عناصر مجتمعة وهي: امتلاك المعلومات عن أداء المنظمة مثلها نتائج المعطيات، أداء المنافسين، المكافآت بناء على المساهمة في الأداء مثلها أرباح المساهمين، امتلاك المعرفة والمهارات من أجل فهم الأعمال والمساهمة في الأداء التنظيمي كمهارة حل المشكلات، وامتلاك القوة لاتخاذ القرارات التي تؤثر في اتجاه وأداء المؤسسة من خلال حلقات الجودة وفرق الإدارة الذاتية¹⁶. وتعتمد التمكين هنا على العناصر الأربع مجتمعة وعدم وجود أي منها يلغى مفهوم التمكين كون Bowen and Lawler وضعا علاقة ضرب بين العناصر فینتاج عن غياب أي عنصر من العناصر السابقة مساواة التمكين بالصفر، كما هو موضح أدناه:

التمكين= القوة X المعلومات X المعرفة X المكافآت¹⁷.

كما يمكن أن تتطور هذه المشاركة على ثلاثة مستويات رئيسية، حيث يتمثل المستوى البسيط اقتراحات التمكين أو منح الموظفين السلطة لإبداء الاقتراحات، ويمكن أن يكون المستوى الثاني الاندماج الوظيفي عندما يمنح العاملون صلاحيات أكبر في كيفية أداء أعمالهم. وثالثاً أسلوب الاستغرار العالي للتمكين وتحتاج آليات مثل ملكية العاملين وكذلك العديد من البرامج التي تسمح للموظفين للمشاركة بصورة مباشرة في إدارة الوحدات التي يعملون بها¹⁸.

التمكين من خلال الاندماج Empowerment through involvement: حيث تعمل المنظمة على الاستفادة من خبرة وتجربة الأفراد العاملين في تقديم الخدمة من خلال الاستشارة والمشاركة في حل المشكلات، حيث يحتفظ المدير بسلطة اتخاذ القرار ولكن يشارك الموظفين في تقديم المعلومات حيث تتعقد الاجتماعات الدورية بكثرة لتوصيل المعلومات واستشارة الموظفين للحصول على معلومات مرئية.

التمكين من خلال التزام Empowerment through commitment: حيث تعمل المنظمة على تمكين العاملين من خلال التزامهم بأهداف المنظمة وتشجيعهم على تحمل مسؤوليات أعلى من الأداء المطلوب. و تستطيع المنظمات الحصول على التزام الموظفين من خلال تحسين رضا العاملين عن العمل والشعور بالانتماء للمنظمة¹⁹.

التمكين من خلال تقليل المستويات الإدارية Empowerment through delayering: حيث تعمل المنظمة في ظل البناء التنظيمي المسطح بمستويات وخطوط سلطة أقل يمكن أن يوفر بيئة ملائمة وصالحة للتمكين تسمح للموظفين باتخاذ القرارات في الوقت المناسب، ويطلب تبني هذا النموذج إزالة المستويات الإدارية الوسطى من خلال إعادة توزيع العمالة والتقادع والتخلص من العمالة الزائدة، كما يتم التركيز على تدريب وتطوير الموظفين ويساهم في زيادة الاستثمار في عملية التدريب²⁰.

ثانياً: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ومظاهرها تجاه الموارد البشرية.

سنحاول التطرق في هذا الإطار إلى مفاهيم عامة حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، أهميتها، وأبعادها ومظاهرها تجاه الموارد البشرية.

1- تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

تعددت التعريفات المقدمة لمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وعليه سنستعرض بعضها كما يلي:

تعرف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على أنها الإدماج الطوعي للاشغالات الاجتماعية والإيكولوجية للمؤسسات في أنشطتها التجارية وفي علاقتها مع كل الأطراف ذات المصلحة الداخلية والخارجية (المساهمين، المستخدمين، الزبائن، الموردون، الجمعيات...).²¹

عرفها البنك الدولي على أنها "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع كل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد".²²

وعليه يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أنها التزام المؤسسات بتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق مكاسب تجاه مواردها البشرية العاملة والمجتمع، وهذا لضمان استمراريتها ونجاحها في ظل المنافسة الشديدة بين المؤسسات وبالتالي تحسين صورتها الخارجية.

تشمل المسؤولية الاجتماعية نشاطاً مرتبطة ببعدين أحدهما داخلي يتمثل في إسهام المؤسسة في تطوير العاملين وتحسين حياتهم، والثاني خارجي يتمثل في مبادرات المؤسسات في التدخل لمعالجة المشاكل التي يعاني منها المجتمع.

مما سبق من تعريف يمكن ملاحظة أنها تعطي نقاطاً مشتركة تتمثل فيما يلي:²³

- التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية هي الآلة التي من خلالها تساهم في تحقيق التنمية المستدامة؛
- الطابع "الطوعي والإرادي" الذي يميز التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية بحيث أصبح جزءاً من ثقافة التسخير بها وليس نتيجة التزامات قانونية أو تعاقدية، هذا الالتزام الطوعي له قيمة معنوية تعود بالفائدة على المؤسسة خلال مدة زمنية معينة، بحيث تنتظر المؤسسة مقابلًا يكون على شكل اعترافات بدورها الإيجابي في المجتمع من قبل جميع الأطراف التي تتعامل معها؛

- الإجماع على الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة في المجتمع بصفتها عضواً فيه؛
- الطابع "ال دائم" الذي يؤكد على التزام المؤسسة، والذي يجعل من المسؤولية الاجتماعية أحد ركائز إستراتيجيتها، الأمر الذي يتطلب تغييرًا في ثقافة التسخير بها؛
- عنصر "الشفافية" والذي يرتكز على جمع ونشر المعلومات داخل وخارج المؤسسة، مما يسمح بتوثيق وترسيم الممارسات الجيدة للمؤسسة وتتبع التطورات الحاصلة بها؛
- القدرة على إشراك أطراف أخرى تهتم بالمؤسسة وتعامل معها، لأن المؤسسة ستصبح "مواطنة"، وبالتالي سترتبط علاقات عديدة مع أطراف المجتمع (المحيط) الذي تعمل فيه.

2- أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

إن وفاء المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية يحقق لها عدة مزايا وأهمها ما يلي:²⁴

أ- بالنسبة للمؤسسة:

- تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وترسيخ المظهر الإيجابي لدى العمالء والعاملين وأفراد المجتمع بصورة عامة خاصة إذا اعتبرنا أن المسؤولية الاجتماعية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة اتجاه أطراف متعددة ذات مصلحة مباشرة أو غير مباشرة من وجود المنظمة؛

- المسؤولية الاجتماعية تضفي تحسينا على مناخ العمل السائد في منظمة الأعمال وتؤدي إلى إشاعة التعاون والترابط بين مختلف الأطراف؛

- تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع؛
ب- بالنسبة للدولة:

- تحفيز الأباء الاجتماعيين التي تحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى؛

- يؤدي الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المنظمات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية المختلفة؛

- المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تحد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا بعيدا عن تحمل منظمات الأعمال الخاصة دورها في هذا الإطار.

ج- بالنسبة للمجتمع:

- زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع مع خلق شعور عالي بالانتماء من قبل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة كالمعوقين وقليلي التأهيل والأقليات والمرأة وغيرهم؛

- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة الاجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؛

- ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين منظمات المجتمع المختلفة ومختلف الفئات ذات المصلحة؛

- زيادة التحقيق بالوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد والمجموعات والمنظمات وهذا سيساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية؛

3- مظاهر المسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية في المؤسسة.

يعتبر المورد البشري من أهم أصحاب المصلحة في المنظمات، لذلك فمن المهم أن يتم الحفاظ على كل المسؤوليات الاجتماعية تجاهه وتطويرها وتطبيقها بما يحقق علاقة قوية بين المنظمة والعاملين فيها، ومن أهم ممارسات المسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية ما يلي²⁵:

- توفر المؤسسة الخدمات للعاملين كالنقل والإطعام والإسكان والخدمات الصحية؛

ترويج المؤسسات الإعلامية للسياحة الداخلية في الجزائر

- العمل على اعتماد سياسة معينة في إدارة المنظمة لمشاركة العاملين في أرباح المنظمة؛
 - من مسؤولية المؤسسة الاهتمام بتعويضات العاملين مقابل إصابات للعمل أو الأمراض المهنية؛
 - تعمل المنظمة على تكريم وتحفيز الأفراد العاملين المتفوقيين والمبدعين في العمل؛
 - الحفاظ على الأفراد العاملين ومنع تسربهم لتقليل البطالة والحد من مشكلة الغياب؛
 - العمل على رفع الروح المعنوية للعاملين وبيث روح التعاون والدافع والحفز بينهم؛
 - اعتماد سياسة إدارية تسمح للأفراد العاملين من المشاركة في عمليات صنع القرار؛
 - إتاحة فرصة لتشغيل الشباب خاصة أولئك المتخرجين من المدارس المحلية والعمل على رفع قدراتهم ومساهمتهم في المجتمع؛
 - التزام المنظمة بتطبيق القوانين والتعليمات الخاصة بالعمل وتنفيذها بعدلة على الأفراد العاملين وإقناعهم بذلك من خلال تفسير وتوضيح القوانين والتعليمات كونها تحقق مصالحهم؛ وبشكل مفصل، فإن أبعاد المسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية تظهر على مستوى كل نشاط من أنشطة إدارة الموارد البشرية كما يلي²⁶:
- الاستقطاب:

يعرف الاستقطاب بأنه عملية تشير إلى ذلك النشاط الذي ينطوي على إيجاد عدد من المتقدمين المؤهلين، ليتم اختيار أفضلهم لشغل الوظيفة، وعليه فعملية الاستقطاب تعد ركنا أساسياً من عمليات التوظيف، وتأخذ المسؤولية الاجتماعية في هذا النشاط عدة مظاهر من أهمها:

تأمين حقوق المتقدمين المرشحين للوظيفة من حيث: الإعلان عن الوظائف الشاغرة بشكل علني، النزاهة في الاختيار في إجراء المسابقات (البعد عن الرشاوى والواسطة واستغلال النفوذ)، قبول الشكاوى والطعون والتحقيق فيما. كذلك يجب أن تتم مسابقات التوظيف على أساس علمية و موضوعية، وليس بشكل عشوائي، كما يجب أن تستند عملية الاستقطاب إلى تحديد دقيق و موضوعي لاحتياجات من مختلف التخصصات لشغل وظائف حقيقة.

التدريب:

يمكن أن تجسد إدارة الموارد البشرية التزامها الأخلاقي والاجتماعي من خلال أنشطة التدريب المختلفة بحيث تعكس هذه الأنشطة إيجابياً لصالح العاملين والمؤسسة والمجتمع، وفيما يلي ما يفترض أن يؤخذ بنظر الاعتبار في أنشطة التدريب والتطوير من جوانب اجتماعية وأخلاقية:

هذا النشاط يمثل أحد الحقوق المهمة للعاملين في بعض مناصب المؤسسة وبذلك لا يمكن استبعاد البعض منها لأي سبب كان كالجنس و العرق و الدين والقومية وغيرها، وأن تعزز هذه الأنشطة تنمية المهارات وبناء القيادات المستقبلية التي تحتاجها المؤسسة وتحتاجها المجتمع أيضاً، وبذلك ينظر المجتمع إلى المؤسسة كمركز معرفي يساهم في تطويره، وأن تكون أنشطة التدريب مدعاة للمسار الوظيفي محققة انسجاماً لمصلحة العاملين والتوجهات التطويرية في المنظمة.

تقييم أداء العاملين:

تقييم أداء العاملين هي عملية قياس كفاءة الأداء الوظيفي الحالي للموظف، ويعتبر تقييم الأداء الوظيفي معياراً فرعياً من معايير إدارة الموارد البشرية، إذن فتقييم أداء العاملين هو من صميم عمل إدارة الموارد البشرية ويتربّ عليه أمور مهمة جداً تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية في هذا المجال وهي كما يلي: الموضوعية والنزاهة في تقييم أداء العاملين، واستعمال معايير تقييم دقيقة، كما يجب أن تناط عملية التقييم لأشخاص من ذوى الخبرة والإدراك والاستقرار العاطفي والقدرة على التعامل مع الآخرين وأن يكون التقييم من قبل فريق عمل وليس من فرد واحد، وكذلك يجب أن ترتبط عملية التقييم بالإجراء الإداري و القانوني الموافق، ففي حالة الأداء الجيد يجب أن يحصل العامل على مكافأة بغضّن تشجيعه، وفي حال الأداء السلبي يمكن أن يتعرض العامل لعقاب بحسب درجة إهماله.

برامج تحسين الحياة المهنية:

برامج تحسين نوعية حياة العمل تتمثل في مجموعة كبيرة من الأنشطة التي تمارسها منظمات الأعمال بهدف تعزيز الكرامة الإنسانية والنمو والتقدم والازدهار للعاملين، من هذه الأنشطة ما يلي: جعل مكان العمل جذباً وإعطاء العمل معنى متقدماً تقل فيه حالات الضغط النفسي والجسدي والإرهاق من خلال التركيز على البرامج والتقليل من الرتبة والروتين ضمن أنشطة هذه البرامج التي تشمل أيضاً إعادة تصميم العمل باستمرار ويشمل ذلك إثراء العمل وإغنائه، وأن هذه البرامج تساعد في خلق ثقافة تنظيمية قيمة وتعزز اتجاهات قيم مشتركة بحيث يصبح مكان العمل جذباً ومرحباً، كما يجب أن تساهم هذه البرامج في التقليل من حدة انتشار الأمراض المهنية وأمراض العصر من خلال تعزيز الانسجام بين بيئه العمل والبيئة العامة والتركيز على متطلبات ومعايير السلامة المهنية والالتزام بالتشريعات الخاصة.

4- أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أبعاد يمكن أن تدرس أو تقاد من خلالها، حيث يرى بعض الباحثين أن أبعاد المسؤولية الاجتماعية هي تقريراً نفس أبعاد التنمية المستدامة، في حين يرى آخرون أن أبعاد المسؤولية الاجتماعية هي الأبعاد الأربع التي حددها الباحث كارول (Carroll).

حسب المنهج الذي أسسه الباحث (Carroll)، فالمسؤولية الاجتماعية يمكن أن تدرس في ظل أربعة أبعاد محددة وهي²⁷:

1- بعد الاقتصادي Economic Dimension: ويستند إلى مبادئ المنافسة والتطور التكنولوجي حيث يشتمل على مجموعة من عناصر المسؤولية الاجتماعية يجب أن تأخذ في إطار احترام قواعد المنافسة العادلة والحرة والاستقادة التامة من التطور التكنولوجي وبما لا يلحق ضرراً في المجتمع والبيئة.

2- بعد القانوني Legal Dimension: ويقوم هذا بعد على أساس مبادئ حماية البيئة والسلامة المهنية والعدالة وقوانين حماية المستهلك ويحتوى مجموعة كبيرة من العناصر يفترض أن تتحترم أن تفرض قبل

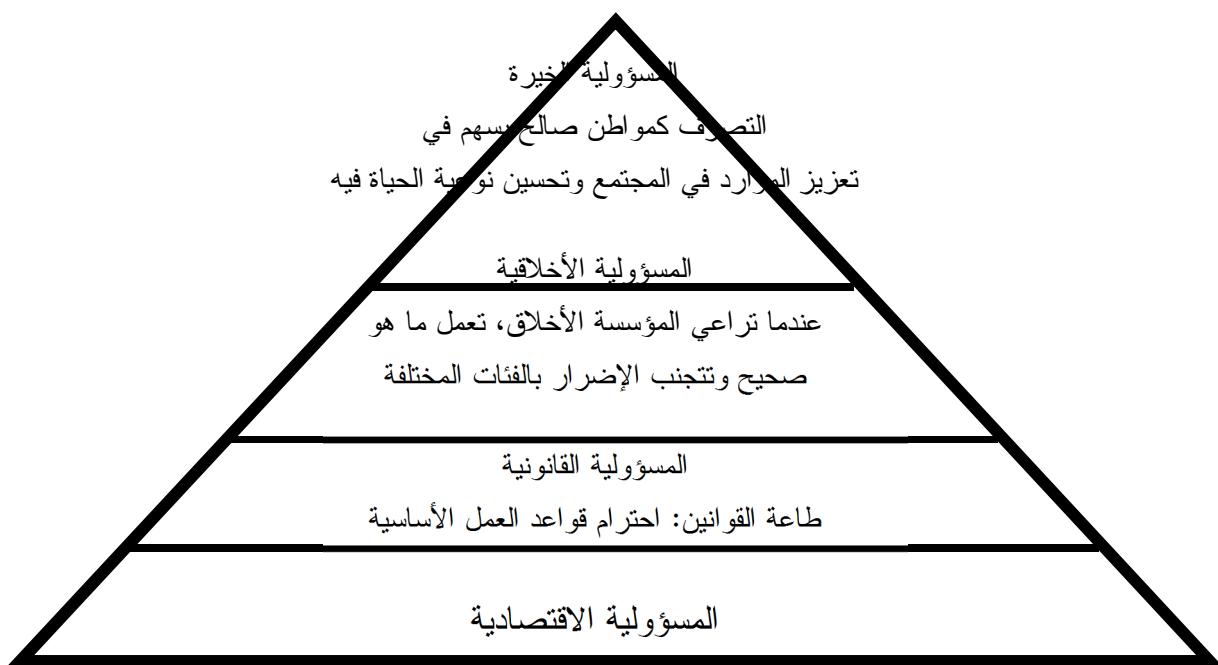
المنظمات وبالشكل الذي يعزز ويساهم في الارتقاء بالعلاقة مع المستهلك والعاملين بمختلف أجنسهم وأعرافهم وأديانهم وكذلك منع الإضرار بالبيئة من خلال الاستخدام التعسفي للموارد أو التلوث الحاصل في الماء أو التربة.

3- **البعد الأخلاقي Ethical Dimension**: يستند إلى مبادئ ومعايير أخلاقية وكذلك إلى أعراف وقيم اجتماعية وفي إطارها توجد مؤشرات عديدة تتدرج في إطار تكافؤ الفرص والتوظيف والجوانب الأخلاقية في الاستهلاك ومراعاة مبادئ حقوق الإنسان واحترام العادات والتقاليد السائدة في المجتمع وغيرها.

4- **البعد الخيري Philanotrophic Dimension**: ويرتبط بمبدأ تطوير نوعية الحياة بشكل عام وما يتفرع عن ذلك من عناصر ترتبط بالذوق العام ونوعية ما يتمتع به الفرد من غذاء وملابس ونقل وغيرها من جوانب أخرى.

الملاحظ أن (Carroll) وظف هذه الأبعاد بشكل هرمي متسلسل (Pyramid)، والشكل أدناه يوضح هرم (Carroll) للمسؤولية الاجتماعية²⁸:

شكل رقم(01): هرم (Carroll) للمسؤولية الاجتماعية.



Source: André Sobczak, Nicolas Minvielle responsabilité global manager le développement durable et la responsabilité sociale des entreprises, magnard Vuibert, paris, 2011, p 17.

ثالثا: دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية في ولاية سطيف وبرج بوعريريج.

1. تقديم عينة الدراسة وأسباب اختياره.

تتمثل عينة الدراسة في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف وبرج بوعريريج، لقد تم اختيار المؤسسات التي نعتقد بأنها تبني نشاطات وبرامج مختلفة لتنمية مواردها البشرية وكذلك

تستوفي أو تحاول الحصول على معياري ISO 14000 المتعلق بالحفظ على البيئة و ISO 26000 المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

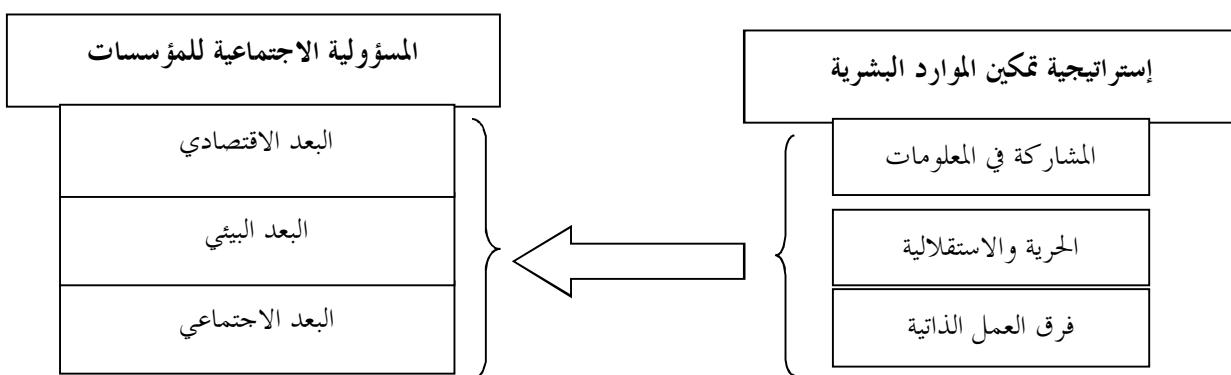
ولقد قمنا باستخدام الإستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات الازمة لدراستنا، كما تم اختيار مقياس ليكرت (Likert) الخمسي، والسبب في ذلك أنه يعتبر من أكثر المقاييس استخداماً لقياس الآراء لسهولة فهمه وتوازن درجاته، حيث يعبر الأفراد المجبون عن مدى موافقتهم على كل عبارة من العبارات وفق خمسة درجات.

2.1 نموذج الدراسة.

انطلاقاً من الدراسة النظرية تم صياغة النموذج كما هو موضح في الشكل أدناه.

المتغير التابع

المتغير المستقل



المصدر: من إعداد الباحثين.

2- عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات

يتمثل الجزء الأول من الاستبيان في إستراتيجية تكين الموارد البشرية.

2-1 مستوى إستراتيجية التكين في المؤسسات محل الدراسة:

القرار	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	إستراتيجية تكين الموارد البشرية	المحور	الرقم
متوسط	03	1.012	3.202	تمكن مؤسستكم الأفراد من الحصول على المعلومات المتعلقة بنشاطها.	المشاركة في المعلومات	01
متوسط		0.651	3.098	تتيح مشاركة العاملين في المعلومات حافزاً لإنجاز الأعمال.		02
متوسط		0.833	3.003	تولد مشاركة العاملين في المعلومات ثقة عالية بين الأفراد والمؤسسة.		03
متوسط		0.975	3.417	لدى مؤسستكم بنية تكنولوجية جيدة تمكنكم من التعرف على كافة المعلومات المطلوبة لإنجاز أعمالكم.		04

ترويج المؤسسات الإعلامية للسياسة الداخلية في الجزائر

متوسط		1.033	2.883	تتصف بيئة العمل في مؤسستكم بسهولة تدفق المعلومات وتنوعها.		05
متوسط		0.925	2.846	تشعر مؤسستكم على توفير مبدأ الحرية والاستقلالية للعاملين خاصة في الأقسام الدنيا		06
متوسط		0.899	2.512	تقوم إدارة مؤسستكم بوضع تصور واضح للعمل مع ترك هامش للعاملين في تنفيذه.		07
متوسط		1.095	2.540	تدعم مؤسستكم الأفراد على ممارسة الصالحيات المخولة لهم بكل حرية.		08
متوسط		0.952	3.901	تشجع مؤسستكم العاملين على تحمل المسؤولية تجاه أعمالهم.		09
متوسط		0.465	2.276	تدعم مؤسستكم العاملين على التصرف أثناء مواجهتهم لمواصفات جديدة في العمل.		10
متوسط		0.854	3.438	تناقش إدارة مؤسستكم العاملين حول متطلبات إنجازهم للعمل بكل حرية.		11
متوسط		0.958	3.144	توجد في مؤسستكم فرق عمل متخصصة لإنجاز الأعمال اليومية.		12
متوسط		1.047	3.255	تشجع مؤسستكم على العمل بأسلوب الفريق المدير ذاتياً.		13
متوسط		1.134	3.345	تقوم إدارة مؤسستكم بتشكيل فرق عمل على جميع المستويات التنظيمية.		14
متوسط		0.933	3.453	فرق العمل في مؤسستكم قادر على اتخاذ القرارات المتعلقة بعملها.		15
متوسط		0.855	3.245	يلتزم جميع أفراد الفريق بتنفيذ القرارات الصادرة من قائد الفريق.		16
متوسط		0.647	3.233	المجموع: إستراتيجية تمكين الموارد البشرية		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة المتوسط الحسابي العام للإجابات أفراد المؤسسات محل الدراسة حول مستوى إستراتيجية التمكين يقدر بـ: 3.233 بانحراف معياري يقدر بـ: 0.647، وهو أكبر من المتوسط الفرضي، وهذا ما يدل على أن مستوى إستراتيجية تمكين الموارد البشرية في المؤسسات محل الدراسة متواسطة.

2.2 عرض وتحليل بيانات الجزء الثاني.

يتمثل الجزء الثاني من الاستبيان في المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، والتي تشتمل على البعد الاقتصادي، البعد البيئي والبعد الاجتماعي.

مستوى البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة:

القرار	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البعد الاقتصادي	الرقم
متواسط	03	0.725	3.450	تسعى مؤسستكم إلى تقديم منتجات بأسعار منخفضة.	11
قوي		0.809	3.894	تسعى مؤسستكم إلى تقديم منتجات متميزة.	12
قوي		0.955	3.867	تسعى مؤسستكم إلى الزيادة في إنتاجيتها عن طريق رفع كفاءة مواردتها البشرية	13
متواسط		0.901	3.439	تهدف مؤسستكم إلى زيادة مبيعاتها من خلال الرفع في كفاءة مواردتها البشرية.	14
قوي		1.203	3.667	تسعى مؤسستكم إلى ترشيد استهلاك الموارد " مواد أولية، طاقة، ماء، ..."	15
قوي		0.869	4.736	تسعى مؤسستكم إلى تحسين أدائها المالي.	16
قوي		0.795	3.696	المجموع: البعد الاقتصادي	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد المؤسسات محل الدراسة حول مستوى البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية يقدر بـ: 3.696 بانحراف معياري يقدر بـ: 0.795، وهو أكبر من المتوسط الفرضي، وهذا ما يدل على أن مستوى البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة قوي.

مستوى البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة:

القرار	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البعد البيئي	الرقم
قوي	03	1.005	3.675	تركز مؤسستكم على التحسين المستمر للعمليات لتقليل معدلات التلوث.	17
متواسط		0.889	3.398	تسعى مؤسستكم لتقديم منتجات غير ضارة بالبيئة.	18
قوي		0.911	4.002	تلتزم مؤسستكم بالإجراءات الحكومية لحماية البيئة.	19
قوي		1.267	3.887	لمؤسسكم برامج لتحسين طرق معالجة النفايات.	20
متواسط		1.107	3.345	تضع مؤسستكم برامج خاصة للأفراد في كيفية التعامل مع المواد السامة وإدارة النفايات.	23
ضعيف		0.889	1.814	تهتم مؤسستكم بالنفقات الموجهة للبحث والتطوير في مجال البيئة.	24
متواسط		0.967	3.522	المجموع: البعد البيئي	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ترويج المؤسسات الإعلامية للسياحة الداخلية في الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد المؤسسات محل الدراسة حول مستوى البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية يقدر بـ: 3.522 بانحراف معياري يقدر بـ: 0.967، وهو أكبر من المتوسط الفرضي، وهذا ما يدل على أن مستوى البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة متوسط.

مستوى البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة:

ال القرار	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البعد الاجتماعي	الرقم
متوسط	03	0.712	3.056	تللزم مؤسستكم بمبدأ تكافؤ الفرص بين جميع العاملين.	25
قوي		0.988	4.435	تركت مؤسستكم على التقليل من حوادث العمل.	28
قوي		0.975	3.792	تهتم مؤسستكم بشراء اللوازم التي تحقق السلامة المهنية.	29
قوي		0.845	3.854	توفر مؤسستكم الرعاية الطبية للعاملين.	30
متوسط		0.976	2.882	نقوم مؤسستكم بدراسات لتحسين ظروف العمل.	31
ضعيف		1.001	2.865	تهتم مؤسستكم بمعرفة مدى رضا العمال عن العمل.	32
متوسط		0.738	3.342	المجموع: البعد الاجتماعي	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد المؤسسات محل الدراسة حول مستوى البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية يقدر بـ: 3.342 بانحراف معياري يقدر بـ: 0.738، وهو أكبر من المتوسط الفرضي، وهذا ما يدل على أن مستوى البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة متوسط.

3. العلاقة بين إستراتيجية تمكين الموارد البشرية والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

سنقوم باختبار العلاقة بين إستراتيجية تمكين الموارد البشرية وتحقيق المسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال تحليل معامل الارتباط عند مستوى الثقة المعتمد كما يلي:

1.3 العلاقة بين إستراتيجية تمكين الموارد البشرية والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

القرار	مستوى الدلالة	قيمة الارتباط	إستراتيجية تمكين الموارد البشرية	المسؤولية الاجتماعية
DAL	0.000	0.656	البعد الاقتصادي	
DAL	0.000	0.645	البعد البيئي	
DAL	0.000	0.679	البعد الاجتماعي	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ترويج المؤسسات الإعلامية للسياحة الداخلية في الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم معامل الارتباط بين إستراتيجية تمكين الموارد البشرية والبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية في مجملها متوسطة وتقدر بـ: 0.656 وهي قيمة دالة عند مستوى الخطأ 0.05 بمستوى دلالة قدره 0,000.

وهذا يعني أنه كلما تبنت المؤسسات إستراتيجية تمكين الموارد البشرية، كلما كانت لها مقدرة عالية على تحقيق البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

كما نلاحظ أن قيم معامل الارتباط بين إستراتيجية تمكين الموارد البشرية والبعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في مجملها متوسطة وتقدر بـ: 0.645 وهي قيمة دالة عند مستوى الخطأ 0,05 بمستوى دلالة قدره 0,000.

وهذا يعني أنه كلما تبنت المؤسسات إستراتيجية تمكين الموارد البشرية، كلما كانت لها مقدرة عالية على تحقيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

نلاحظ كذلك أن قيم معامل الارتباط بين إستراتيجية تمكين الموارد البشرية والبعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية في مجملها متوسطة وتقدر بـ: 0.679 وهي قيمة دالة عند مستوى الخطأ 0.05 بمستوى دلالة قدره 0.000.

وهذا يعني أنه كلما تبنت المؤسسات إستراتيجية تمكين الموارد البشرية، كلما كانت لها مقدرة عالية على تحقيق البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

مما سبق يمكن القول أنه توجد علاقة ارتباط دالة بين إستراتيجية تمكين الموارد البشرية والمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة.

ومنه: فإستراتيجية تمكين الموارد البشرية دوراً في تفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

2.3- النتائج العامة للدراسة.

بعد عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية، توصلت الدراسة إلى جملة من الحقائق المتعلقة بدور إستراتيجية تمكين الموارد البشرية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، والتي يمكن عرضها فيما يلي:

- تعلم المؤسسات محل الدراسة على توضيح طرق وأساليب العمل للعمال في المستويات الدنيا وتترك لهم آليات التنفيذ، إلا أنها لا تعطي لهم الحرية والاستقلالية الكاملة في التصرف أثناء الظروف أو المواقف الجديدة، وهذا ما عكسه إجابات العمال أثناء الدراسة؛

- أن هناك بعض المعلومات سرية وغير المقبول إطلاع جميع العمال عليها، خاصة المتعلقة بالبرمجيات وتعاملات المؤسسة مع بعض الأطراف الخارجية؛

- تشجع المؤسسات محل الدراسة على العمل بأسلوب الفريق والذي يعمل على تحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية وأن لهذه الفرق القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة، رغم هذا أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى فرق العمل الذاتية كان متواسطا عند استجواب أفراد العينة؛
- هناك غموض في فهم مصطلح تمكين الموارد البشرية في المؤسسات محل الدراسة، فبعض الإطارات يعتبرونه تقليضا لصلاحياتهم ونفوذهم ومنحها لمن هم أقل مستوى منهم، بينما يراها العاملون في الخطوط الدنيا بأنهما مسؤولية كبيرة تسند لهم وهم ليسوا بحاجة لها، وهذا ما عبرت عنه نتائج الدراسة حيث كان مستوى إستراتيجية تمكين المراد البشرية متواسطا.
- هناك أولويات بالنسبة للمؤسسات محل الدراسة، فالبعد الاقتصادي هو بعد إستراتيجي، يليه بعد الاجتماعي والبيئي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؛
- تعمل جل المؤسسات محل الدراسة على التقليل من حوادث العمل، وذلك بإتباع جملة من الإجراءات والتعليمات لتوسيع الأفراد، وكذا تحسين بيئة العمل داخل الورشات وخارجها؛
- غياب دراسات لمعرفة رضا العاملين عن العمل في أغلبية المؤسسات، هذا ما يعود بالسلب على هذه المؤسسات خاصة وأن هذا يعتبر مدخلا مهما في تمكين الموارد البشرية؛
- هناك ضعف في طرق معالجة النفايات في المؤسسات محل الدراسة، فالكثير من المؤسسات يلجأ إما لبيعها أو التخلص منها عن طريق رميها خارج محيط المؤسسة.

3.3 التوصيات

- من خلال دراستنا دور إستراتيجية تمكين الموارد البشرية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، خرجننا ببعض التوصيات نرى بأنها مهمة للمؤسسات محل الدراسة، تتمثل فيما يلي:
- يجب على المؤسسات محل الدراسة أن تشجع أسلوب العمل بالفرق الذاتية، لما له من أهمية وفعالية في توسيع ممارسة إستراتيجية التمكين، وبناء منهج عمل الإدارة بالثقة؛
 - يجب على المؤسسات محل الدراسة اعتماد التدريب كإستراتيجية داعمة للتمكين الإداري، لما له من دور في زيادة معرفة ومهارات الأفراد العاملين وكذا لمواكبتهم لمختلف التطورات الحاصلة في بيئه الأعمال، وهذا من شأنه أن يعطي حافزا لتبني إستراتيجية تمكين الموارد البشرية؛
 - يجب على المؤسسات محل الدراسة أن تتخلى على الهياكل التنظيمية التقليدية المعتمدة على وحدة الأمر والمركزية المتشددة، واستبدلها بالهيئات التنظيمية الحديثة كالأخفقة والمسطحة،...؛
 - يجب على المؤسسات محل الدراسة أن تشجع أسلوب مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات، وكذا عقد اجتماعات دورية مع العمال في جميع المستويات وتفعيل دور قائد الفريق ومنحه الحرية والاستقلالية والدعم اللازم ليتحرر ويبعد في العمل؛

- يجب على المؤسسات محل الدراسة أن تعتمد ثقافة تنظيمية تعتمد على الروح الجماعية للمجموعة، وأن تكون هذه الثقافة داعمة لاستراتيجية وأهداف المؤسسة، لكي لا يرى أي طرف بالمؤسسة أن إستراتيجية التمكين ستتصادر أو تقوض سلطتها وتحولها للأخرين؛
- لابد من إتباع إستراتيجية التحسين المستمر داخل المؤسسات، فيما يتعلق بأداء العمال لمهامهم، في جودة المنتجات، في تخفيض التكاليف وتحقيق التميز؛
- يجب على المؤسسات محل الدراسة أن تعمل على استغلال مواردها المتاحة استغلالاً عقلانياً؛
- يجب أن تكون هناك جلسات دورية بين العمال من مختلف المستويات، حتى يكون هناك تبادل للمعرفة داخل المؤسسة.

قائمة المراجع:

- ¹ - المعجم الوسيط، الطبعة الثالثة، من إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مصر، 1998، ص 354.
- ² - أبو بكر بوسالم، دور التمكين الإداري في التميز الإداري، أطروحة دكتوراه في علوم التسبيير تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية، التسبيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص 3.
- ³ - Patrick Migneault, Empowerment :quelle est l'influence du climat psychologique sur l'habilitation psychologique et comportemental ?, mémoire magister sc en relation industrielles, Université de Montréal, p6.
- 4 - Sohho, Chandon Kumar, et al, Employee Empowerment and individual commitment : An Analysis From Integrative Review of Resarch, Employment Rolutions Record, vol 10, No 1, 2010, p 48.
- 5 - مكيد علي، يحياوي فاطمة، أثر إستراتيجية التمكين في تنمية السلوك الإبداعي لرأس المال الفكري دراسة حالة مؤسسة صيدال فرع أنتبيونيكال المدية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 14، 2015، ص 186.
- 6 - غرير فتحي، تبني إستراتيجية التمكين كمدخل للتحول من المنظمة التقليدية إلى المنظمة المتعلمة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، جامعة زيان عاشور، العدد 30، 2017، ص 271.
- ⁷ - Association of Business Exécutives, Human Resources Management, William House, United Kingdom, without edition year, p 105.
- 8 - مكيد علي، يحياوي فاطمة، مرجع سابق، ص 187، 188.
- 9 - معن وع الله المعاضيدي، علي عبد الستار الحافظ، توظيف بعض أبعاد إستراتيجية التمكين في خلق المعرفة الجديدة، مركز الدرایس المستقبلية، كلية الجباء، الموصل، العراق، عدد 43، 2013، ص 7.
- 10 - كرمية توفيق، تمكين العاملين "دراسة حالة شركة الاسمنت بسور الغزلان"، مذكرة ماجستير في علوم التسبيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسبيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص 75-69.
- 11 - عطية حسن أفندي، تمكين العاملين مدخل للتحسين والتطوير المستمر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2003 ، ص 43.
- 12 - غانم أرزوقي أنيس، ياسمين خضير عباس، علاقة تمكين العاملين بالأداء المنظمي: بحث ميداني لأراء القيادات العلمية لعدد من الكليات في جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 17، الإصدار 62، العراق، 2011، ص 78، 79.

¹³ - موسى توفيق المدهون، نموذج مقترن لتمكين العاملين في المنشآت الخاصة كأداة لإدارة الجودة الشاملة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد والإدارة، مجلد 13 ، العدد 4 ، 1999، ص ص 79 ، 80.

¹⁴ - بدر عيسى النوفل، إستراتيجية تمكين الموارد البشرية ودورها في تحقيق الأهداف الإستراتيجية في البنوك التجارية بدولة الكويت، مذكرة ماجستير تخصص إدارة أعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص ص : 22-25.

¹⁵ - Conrad Lashley, Empowerment, HR strategies for service excellence, Elsevier, 2001, p 56.

¹⁶ - Bowen, Lawler, David, Edward, The Empowerment of Service Workers: what, why, how, and when, Sloan Management Review.1992. pp35-36.

¹⁷ - BOWN .LAWLER, "Empowering service employees", op cit, p 74.

¹⁸ - سعد بن مرزوق العتيبي، القيادة التحويلية والتمكينية ودورها في تحقيق التمكين النفسي للعاملين في بيئة الأعمال العربية في ظل التحديات المعاصرة، ملتقى دور القائد الإداري في بناء وتمكين الصفة الثانية من القيادات، تونس، 2009، ص ص 5،6

¹⁹ - Conrad Lashley, op cit, p 57.

²⁰ - Ibid, p 59.

²¹ - Michel Barabel, Olivier Meire, la gestion internationale des ressources humaines, Dunod, Paris,2008,P 108.

²² - www.wikibidia.org على تاريخ 14/08/2016 على الساعة 13:45. أطلع عليه بتاريخ

²³ - ضيافي نوال، المسؤلية الاجتماعية والموارد البشرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010، ص 23.

²⁴ - طاهر محسن الغالبي، صالح مهدي العامري، المسؤلية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2005، ص ص 52-53.

²⁵ - ليث سعد الله حسين، ريم سعد الجميل، المسؤلية الاجتماعية تجاه العاملين و انعكاسها على أخلاقيات العمل، المؤتمر العلمي الثالث تحت عنوان "إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن، 27-29 نيسان 2009، ص 12-13.

²⁶ - عماد مساعدة، دور إستراتيجية تنمية الموارد البشرية في تحقيق المسؤلية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة بعض المؤسسات، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 2014، ص ، ص: 78-81.

²⁷ - طاهر محسن الغالبي، صالح مهدي العامري، مرجع سابق، ص 65.

²⁸ André Sobczak, Nicolas Minvielle responsabilité global manager le développent durable et la responsabilité sociale des entreprise, magnard Vuibert, paris, 2011, p 17.